مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة أثر العوامل الاجتماعية في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي في سورية خلال الفترة الممتدة (2000 – 2010)
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، نبال دخول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4911
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

دراسة أثر العوامل الاجتماعية في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي في سورية خلال الفترة الممتدة (2000-2010)

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*
نبال دخول**

(تاريخ الإيداع 28 / 8 / 2016. قُبِل للنشر في 19 / 12 / 2016)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أياً من العوامل الاجتماعية المأخوذة في الدراسة تؤثر بشكل معنوي في التصنيف، وأياً منها تؤثر بشكل غير معنوي، كما هدفت إلى تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة باستخدام التحليل متعدد المتغيرات.

وكانت أهم النتائج: إمكانية تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في ثلاثة مستويات (عال، متوسط، منخفض)، ووجود أثر معنوي لكل من المتغيرات (نسبة السكان الحضر من مجموع السكان، المستوى التعليمي جامعي فأكثر، عدد السكان في سن الزواج والمتزوجين) في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وعدم وجود أثر معنوي لكل من المتغيرات ((المستوى التعليمي : ابتدائية فما دون، إعدادية، ثانوية، معاهد متوسطة)، السكان عازبين، المطلقين أو الأرامل) على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.

الكلمات المفتاحية:العوامل الاجتماعية، الإنفاق الاستهلاكي، التحليل التمييزي، التحليل متعدد المتغيرات.

*أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
**طالب دكتوراه – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

Studying the impact of social factors on household spending classification in Syria during (2000-2010)

Dr.AL-Rifai A.H. M*
Nebal dakhoul**

(Received 28 / 8 / 2016. Accepted 19 / 12 / 2016)

□ ABSTRACT □

This study aimed at using Multi-Variables Analysis in classifying household spending in Syria and identifying which of the social factors considered in the study influence significantly this classification and which do not.

The most prominent results were: the possibility of classifying household spending into three levels (high, medium and low), there is a statistical significance of the factors (the percentage of urban population to total population, university education and above, number of married people and those in marriage age) on the household spending classification. There is no statistical significance of the factors (educational levels below university education, non-married people, divorced or being widowed) on the household spending classification.

Key words:social factors - household spending– discriminant analysis, multivariate analysis.

*Professor- Department Of Statistical And Programming- Faculty Of Economics - Tishreen University- Lattakia- Syria.
**Postgraduate Student- Department Of Statistical And Programming- Faculty Of Economics - Tishreen University- Lattakia- Syria.

مقدمة:

يحظى الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بأهمية اقتصادية كبيرة، إذ أن الاستهلاك من قبل الفرد والأسرة يؤدي إلى تفعيل الموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل، ويلاحظ أن المجتمع العربي يسعى إلى اتباع ركب الحضارة القائم على استهلاك المزيد من السلع والخدمات، بهدف إشباع الأنماط الحياتية المختلفة والمتنوعة، وتقليد المجتمعات الغربية.

ومن جهة أخرى يعد التحليل التمييزي أحد الأساليب الكمية أو الإحصائية(التحليل متعدد المتغيرات) لتصنيف المشاهدات إلى عدد من المجموعات بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات، وذلك بهدف تحديد انتماء المشاهدات الجديدة إلى أي مجموعة من مجموعات المتغير التابع ، ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة استخدام أسلوب التحليل التمييزي ، الذي يعتمد على مقاييس معينة وعلى خصائص المشاهدة التي لا بد أن تتوافق مع خصائص المجموعة التي ستنتسب إليها بدرجة أكبر من درجة توافقها مع أي مجموعة أخرى.

انطلاقاً مما سبق سيتم تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في ثلاثة مستويات (عال، متوسط، منخفض)، بناء على بعض العوامل الاجتماعية باستخدام التحليل التمييزي، وإيجاد النموذج المقترح في التصنيف.

مشكلة البحث:

تعددت أنماط الإنفاق الاستهلاكي في سورية لتشمل الإنفاق على (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، المواصلات، الاتصالات، الوقود والطاقة، اللباس)، وتأثر الإنفاق الاستهلاكي بمجموعة من العوامل الاجتماعية المتمثلة بـ (الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، مكان الإقامة)، إذ مازال هناك صعوبة واضحة في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي إلى فئات(عالٍ، متوسط، منخفض) من خلال هذه العوامل الاجتماعية المؤثرة به، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في صعوبة تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في ثلاثة مستويات (عال، متوسط، منخفض) بناء على بعض العوامل الاجتماعية المتمثلة بـ (الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، مكان الإقامة) ، لعدم معرفة أياً من هذه العوامل الاجتماعية تؤثر بشكل معنوي أو غير معنوي في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث من أهمية تصنيف الإنفاق الاستهلاكي في مستويات تتناسب مع شرائح المجتمع المختلفة، فالإنفاق الاستهلاكي للأسرة هو المحرك للنشاط الاقتصادي،غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرة على الأسر ولكن على كل فرد في المجتمع. ولا يخفى ما تلعبه دراسات الإنفاق الاستهلاكي من أهمية بالغة، فمن خلالها يتم رصد وتحليل سلوك المستهلك في سعيه لإشباع حاجاته المختلفة من السلع والخدمات.

ويهدف هذا البحث إلى تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في ثلاثة مستويات (عال، متوسط، منخفض)، ومعرفة أياً من العوامل الاجتماعية المأخوذة في الدراسة تؤثر بشكل معنوي في التصنيف، وأياً منها تؤثر بشكل غير معنوي.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر معنوي للعوامل الاجتماعية (الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، مكان الإقامة) في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

1 ـ لا يوجد أثر معنويللحالة التعليمية (ابتدائية فما دون، إعدادية، ثانوية، معاهد متوسطة، جامعية فأكثر) على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي.

2 ـ لا يوجد أثر معنوي للحالة الزواجية (عازب ، متزوج، مطلق أو أرمل)في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي.

3 ـ لا يوجد أثر معنوي لمكان الإقامة (نسبة السكان الحضر من مجموع السكان)في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات، باستخدامأحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات(التحليل التمييزي)، كما تم تحليل المعطيات بمساعدة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package for Social Sciences) واختصاره SPSS 18بناءً على ما يوفره من تقنيات متقدمة تخدم غرض البحث.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية : سورية.

الحدود الزمانية: (2000– 2010).

مجتمع البحث

بيانات الإنفاق للأسر السورية خلال الفترة (2000–2010).

الدراسات السابقة:

1) دراسة (علي، 2005) بعنوان: "دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات":

هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك المستهلك وإنفاقه الاستهلاكي والعوامل المؤثرة به، وإبراز النمط الاستهلاكي الخاص بالمستهلك في كل من الريف والمدينة، من خلال دراسة مسح نفقات الأسرة الجزائرية لعام 2000، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

– وجود علاقة قوية بين الدخل والنمط الاستهلاكي من حيث الكم والكيف.

– ارتفاع القدرة الشرائية لجميع فئات المجتمع بعد انتشار عمليات البيع والشراء بالتقسيط، مما ساهم في إنعاش حركة تبادل السلع والخدمات وبالتالي الاستهلاك.

– أدت سياسات الانفتاح إلى زيادة درجة عدم المساواة بين أفراد المجتمع مما انعكس على أنماط الاستهلاك.

– يتأثر الإنفاق الاستهلاكي بمكان الإقامة، حيث اختلف نمط استهلاك الحضر عن نمط استهلاك الريف.

2) دراسة (أبو عيدة، 2013) بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة، وتحديد مدى قدرة العوامل الاقتصادية والاجتماعية في رسم أنماط الإنفاق الاستهلاكي.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

أن الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني يتأثر بمجموعة من العوامل، وهذه العوامل هي على الترتيب: (مستوى التغير في دخل الأسرة، الأحوال الاجتماعية، سلوك التقليد والمحاكاة والذوق، مستوى الادخار وما يترتب عليه من فوائد، الضرائب، مستوى أسعار السلع والخدمات، التقلبات الاقتصادية والثروة)، وأما على صعيد السمات الشخصية فكان الوضع المهني ونوع المهنة من أكثر السمات الشخصية التي أثرت على إجابات العينة.

3) دراسة (Parker، 2013) بعنوان:

"Consumer Spending and the Economic Stimulus Payments of 2008"

(الإنفاق الاستهلاكي ومدفوعات الحوافز الاقتصادية)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكيفي أمريكا، وذلك باستخدام أسئلة خاصة تضاف إلى مسح نفقات المستهلك والاختلاف الناتج عن التوقيت العشوائي لصرف المدفوعات.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنه أنفقت الأسر بالمتوسط حوالي 12–30٪ من مدفوعات الحوافز على السلع غير المعمرة خلال فترة الثلاثة الأشهر التي تم فيها استلام المدفوعات.

4)دراسة (أطوز، 2014) بعنوان: "أثر تغير أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على التنمية (دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية)":

هدفت الدراسة إلى التعريف بأنماط الإنفاق الاستهلاكي السائد في المجتمع السوري بشكل عام وفي محافظة اللاذقية بشكل خاص. وقامت الباحث بعرض وتحليل نتائج مسوحات دخل وإنفاق الأسرة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 2004، 2007، 2009، وتأثير هذه النتائج على أهم المؤشرات التنموية، ومن ثم طبقت الدراسة على عينة من الأسر مأخوذة من بيانات المسح العام لعام 2009 عن محافظة اللاذقية بحجم 147 أسرة تتمتع بخصائص اجتماعية واقتصادية مختلفة، وذلك لاختبار مدى التغيرات الحاصلة في أنماط إنفاق الأسرة على معيشة الأسرة كنتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية للأسرة وانعكاسها على التنمية من خلال مجموعة من النماذج الرياضية.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

وجود أثر معنوي لإنفاق الأسرة الغذائي وغير الغذائي على كل من حجم القروض الاستهلاكية، وكمية النفايات المنزلية، ومعدل الطلاق، وعدم وجود أثر معنوي لإنفاق الأسرة الغذائي وغير الغذائي على معدل الولادات.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها درست الإنفاق الاستهلاكي، وتختلف عنها في أنها طبقت في محافظة اللاذقية في حين أن الدراسة الحالية طبّقت في سورية ككل، كما أنها تتناول العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي، ومن الناحية العملية قامت هذه الدراسة بتطبيق تحليل التباين الأحادي، التحليل العاملي، الانحدار المتدرج، والانحدار غير الخطي، في حين أن الدراسة الحالية طبقت أسلوب التحليل التمييزي.

الدراسة المرجعية:

1 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي

يعرف الإنفاق الاستهلاكي بأنه "عملية إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية من خلال الدخل المتوفر، وإن التغير في الإنفاق الاستهلاكي ينسب دائماً إلى التغير في الدخل"، فمثلاً يلاحظ في الدول المتطورة أن الزيادة في الدخل لا توجه للإنفاق الاستهلاكي كاملة، يذهب جزء منه للادخار، وبالتالي للاستثمار. أما في الدول النامية فإن أغلب الزيادة في الدخل توجه بشكل غير مباشر إلى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة ، بينما في الدول المتطورة تكون الأسعار مقبولة مقارنة مع الدخل وبالتالي يكون هناك ميلاً للإدخار**[1]**

فعندما يزداد الدخل الاسمي (النقدي) تتدهور قيمة النقود ويكون هناك زيادة في النفقات العامة، وتكون هذه الزيادة ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق، بمعنى آخر
إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات المشتراة بالوحدة النقدية، ويعد هذا التدهور في قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث. **[2]**، ويبين لنا الجدول التالي متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة السورية خلال الفترة (2000–2010).

الجدول رقم (1) متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة في سورية (ل.س) *

العام	متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة
2000	16353
2001	19989
2002	20095
2003	21082
2004	23161
2005	29548
2006	32498
2007	32217
2008	34296
2009	40196
2010	42444

المصدر: مسوحات دخل ونفقات الأسرة للأعوام (2004، 2007، 2009)، المجموعات الإحصائية (2001-2011)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

يتبين لنا من الجدول بأن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة يزداد خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010 لعل أحد الأسباب في ذلك يعود إلى زيادة الرواتب خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ازدياد الأسعار وعوامل أخرى.

2)العوامل الاجتماعية المؤثرة في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي:

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تصنيفالإنفاق الاستهلاكي للأسرة يمكن إيجازها فيما يلي:

1 حجم الأسرة:

تعد الأسرة وحدة الاستهلاك الطبيعية في المجتمع، وقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع السوري إلى تغيرات واضحة في بنية ونمط حياة الأسرة وبالتالي في نمط استهلاكها، ففي السابق كان الأفراد يتأثرون بالنمط الاستهلاكي السائد لدى الأسرة، ولكنه الآن أصبح عرضة لمجموعة من المؤثرات مثل الإعلانات وحب التقليد، وإن كان لكل أسرة خصوصية تحتفظ بها في نمطها الاستهلاكي مستمدة من بيئتها وظروف معيشتها.

*الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة هو المتغير التابع في هذه الدراسة، وسيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.

ويتأثر نمط إنفاق الأسرة بشكل أساسي بحجم الأسرة، فكلما زاد حجم الأسرة ازدادت متطلباتها وهذا ينعكس سلباً على مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد فيها من الإنفاق بالرغم من زيادة الإنفاق الكلي للأسرة، لأن هذه الزيادة في الإنفاق توجه نحو السلع الغذائية ولإشباع احتياجات الأسرة الضرورية مقابل التخلي عن إشباع الاحتياجات الأخرى الأقل أهمية **[3]**.

ويختلف إنفاق الأسرة حسب عدد أفرادها كما هو مبين في الجدول (2):

الجدول رقم (2): متوسط الإنفاق الاستهلاكيالشهري للأسرة في سورية حسب عدد أفرادها (ل.س)

متوسط عدد أفراد الأسرة	2004	2009	2004	2009
	المتوسط	المتوسط	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك
1	8368	20343	8368	20343
2	9405	26985	4703	13493
3	12845	27083	4282	9028
4	13525	30176	3381	7544
5	15356	32438	3071	6488
6	15014	32288	2502	5381
7	16184	31375	2312	4482
8	18000	33900	2250	4237

المصدر: مسوحات دخل ونفقات الأسرة للأعوام (2004، 2009)، المكتب المركزي للإحصاء

يتبين من الجدول (2) بأن متوسط إنفاق الأسر يزداد مع ازدياد عدد أفرادها وذلك خلال العامين 2004 و2009، ولكن نصيب الفرد من هذا الاستهلاك يتناقص كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، ففي عام 2004 تناقص نصيب الفرد في الأسرة من 8368 إلى 2250، وفي عام 2009 تناقص نصيب الفرد في الأسرة من 20343 إلى 4237.

2 العمر

يتطور النمط الاستهلاكي خلال دورة حياة الفرد مع تطور مراحله العمرية، فتتغير طبيعة ومعدلات الإنفاق من مرحلة عمرية لأخرى تبعاً لاحتياجات ومتطلبات كل مرحلة، فالشريحة العمرية حتى 14 سنة هي الشريحة الأكثر تطلباً وإنفاقاً في أي مجتمع لضرورة توفير كل ما يلزم لتنشئتهم بالشكل الأفضل من خدمات (الصحة، التعليم، الثقافة، الترفيه)، أما الشباب حتى سن 29 يتأثرون بالعاطفة ويميلون للمخاطرة، ويقبلون على شراء كل ما هوجديد ومبتكر، بعكس الوالدين الذين يميلون إلى تحكيم العقل والمنطق، وبخلاف المسنين الذين لا يميلون للأفكار الحديثة والاختراعات الجديدة التي تخالف أفكارهم وعاداتهم الراسخة التي يصعب تغييرها، وعادة يكون إنفاقهم مقتصر على الخدمات الطبية وبعض الأنشطة الترفيهية.

3 الحالة التعليمية

وتدل على أعلى مؤهل دراسي حصل عليه الفرد وتنقسم الحالات التعليمية إلى (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، أساسي، ثانوي، جامعي، دبلوم، ماجستير، دكتوراه).

إذ يؤثر الاختلاف في درجة التعليم بين المستهلكين على قراراتهم الشرائية، وأنماطهم الاستهلاكية وعلى أنواع المنتجات التي يقبلون عليها.

فالمستهلك الذي يتمتع بدرجة عالية من التعليم أقل استجابة لدوافع الشراء العاطفية والغريزية، وأكثر إمعاناً في معرفة مزايا السلعة، ودراسة بدائلها، وأكثر مواكبة لمنتجات التقدم الحضاري في البلدان المتقدمة، ولا يقوم بالإنفاق إلا بعد دراسة عقلانية لاحتياجات أسرته، وكيفية تلبيتها بالخيارات التي يجدها الأفضل وذات النوعية الجيدة وغالباً ما تكون بأسعار مرتفعة، وكلما انخفض المستوى التعليمي للمستهلك كلما كان أكثر استجابة لدوافع الشراء العاطفية والغريزية، وقد ينجذب للسلع الرديئة المنتشرة في الأسواق وبأسعار زهيدة، وغالباً لا تكون خاضعة لأي رقابة صحية، اقتصادية، أوحتى ثقافية وتربوية، مما يضر بالمستهلك وأفراد أسرته**[4]**.

ويختلف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة حسب الحالة التعليمية لرب الأسرة (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، معهد متوسط، جامعية فأكثر) ويوضح ذلك في الجدول رقم (3):

الجدول(3): متوسط الإنفاق الشهري للأسرة حسب الحالة التعليمية لرب الأسرة في سوريةللعامين 2004- 2009

الحالة التعليمية	2004	2009
	المتوسط	المتوسط
أمي	12798	25753
يقرأ ويكتب	13983	27604
ابتدائي	15213	27855
إعدادي	15273	32234
ثانوي	16339	35704
معهد متوسط	16614	36635
جامعية فأكثر	22110	49544

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على مسوحات دخل ونفقات الأسرة للأعوام (2004، 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

يتبين من الجدول (3) أن متوسط إنفاق الأسرة يزداد كلما ازداد المستوى التعليمي لرب الأسرة لأن دخله يزداد كلما ازداد المستوى التعليمي له، كما إن نفقاته تزداد لتغطية متطلبات أسرته المتعلمة.

ويبين الجدول (4) توزع الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية:

الجدول (4) توزع الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية*

العام	الحالة التعليمية				
	ابتدائية فمادون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2000	2997000	550000	349000	294000	278000
2001	3091000	614000	391000	335000	299000
2002	3221000	601000	366000	330000	303000
2003	2953000	548600	346900	323200	296900
2004	3115000	598700	450700	620200	302000
2005	2514313	520510	400330	400830	370000
2006	2614512	620610	400333	400840	381000
2007	2913832	720611	488321	441942	381271
2008	2899742	638266	469172	435155	390221
2009	2995550	660665	460216	440122	400010
2010	2990440	665720	477513	445123	401100

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001-2011)،المكتب المركزي للإحصاء،دمشق ،سورية.

4- مكان الإقامة

ويقصد به مكان إقامة الأسرة في الريف أو الحضر وهناك عدة مقاييس لتمييز الريف عن الحضر، ويمكن أن نلخصها بما يلي: (المهن، كثافة السكان، التخصص، التصنيف الإداري، الإطار التاريخي، التفاعل الاجتماعي، التمايز، التدرج الطبقي، غير ذلك).

فالمجتمع الذي يعمل أكثر 50% من سكانه في الزراعة يعتبر مجتمعاً ريفياً، في حين أن المجتمع الذي يعمل معظم سكانه في غير الزراعة كالوظائف والتجارة ويميل أفراده للتخصص في العمل يعتبر مجتمعاً حضرياً .ويؤدي الاختلاف في مكان الإقامة للسكان إلى خلق نمط معيشي خاص بكل منطقة حسب طبيعة المنطقة، ويتسبب ذلك في خلق النمط الاستهلاكي الخاص بها، ونلاحظ هذا الاختلاف بشكل خاص بين الريف والمدينة، حيث أن نمط إنفاق سكان الريف المتأثرين بالبيئة الريفية وطبيعة عملهم ونشاطاتهم يختلف عن نمط استهلاك سكان المدينة، ويتبين ذلك من خلال الجدول (5).

الجدول رقم (5): متوسط إنفاق الأسرة الشهري الكلي حسب مكان الإقامة في سورية (ل.س) للعامين 2004- 2009

الإنفاق الكلي للأسرة	2004	2009
	المتوسط	المتوسط
المدينة	22292	33483
الريف	18503	27336

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على مسوحات دخل ونفقات الأسرة للأعوام (2004، 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول يمثل متغير الحالة التعليمية للأفراد لدراسة أثره على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي، حيث أن نفقات الأسر حسب الحالة التعليمية غير متوفرة خلال فترة الدراسة (2000-2010)، لأن مسوحات دخل ونفقات الأسرة لم تتم إلا في عامي 2004 و 2009، ودراستنا الحالية خلال عشرة أعوام ولا يكفي عامين للتحليل الإحصائي، لذلك تم الاستعاضة عنها بأعداد الأفراد حسب الحالة التعليمية، وهذه الأفراد بالنهاية تنتمي إلى أسر، وسيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في التطبيق العملي.

يتبين من الجدول (5) بأن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة في المدينة في عامي 2004 و 2009 أعلى من متوسط الإنفاق الشهري للأسرة في الريف، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل في الريف عن المدينة، وضعف مستوى الخدمات المقدمة في أغلب الأرياف وتمركزها في المدينة، ولأسباب عديدة تتلخص في تراجع مؤشرات التنمية في الريف عن المدينة بشكل عام.وبما أن متوسط إنفاق الأسر في الريف يختلف عن متوسط إنفاق الأسر في المدينة، تم تحديد نسبة السكان الحضر من مجموع السكان خلال فترة الدراسة (2000–2010) في الجدول (6).

الجدول رقم (6): نسبة السكان الحضر من مجموع السكان في سورية *

العام	نسبة السكان الحضر من مجموع السكان
2000	50.9
2001	50.09
2002	50.2
2003	50.17
2004	54.64
2005	53.51
2006	53.5
2007	53.1
2008	53.51
2009	55.05
2010	53.41

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001-2009)، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.

4 الحالة الزواجية

إن الزواج مؤسسة اجتماعية مهمة لها أحكامها وقوانينها، ولها الدور الأساسي لبقاء واستمرار المجتمعات البشرية، حيث تختلف ظاهرة الزواج حسب طبيعة المجتمعات، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات، والتقاليد، والقيم المتوارثة لكل مجتمع، فهناك مجتمعات يكون فيها سن الزواج مبكراً، وهناك مجتمعات تكثر فيها حالات الطلاق، أوالترمل، أوتأخر سن الزواج لكلا الجنسين بسبب الظروف الاقتصادية، وغلاء المعيشة، والحروب **[5]**.

ويعد الزواج المدخل الرئيسي لتكوين الأسرة، خاصة في المجتمعات التي تحرم الإنجاب خارج العلاقة الزوجية، إذ أنه في تلك المجتمعات (الإسلامية) يمكن بشكل واضح تحديد نسبة النساء المتزوجات أواللواتي سبق لهم الزواج، ونسبة النساء المعرضات للإنجاب، كما أن العمر عند الزواج، ومدة الحياة الزوجية، يحددان طول الفترة التي تكون فيها المرأة عرضة للإنجاب، وتأتي أهمية دراسة الزواج لاعتبارين الأول يتعلق بأهمية رصد التغيرات التي تطرأ على اتجاهات الزواج وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية باعتبار أن الزواج يعكس إلى حد كبير مدى متانة النسيج الاجتماعي للمجتمع، والاعتبار الثاني يرجع إلى كون الزواج من أهم العوامل المؤثرة على مستوى ونمط الإنجاب **[6]**.

* **سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي**

وتعرف الحالة الزواجية على أنها الحالة الدالة على وضع الفرد من ناحية الأحوال الشخصية، وقوانين الزواج والطلاق، وله عدة حالات هي: عازب، متزوج، مطلق أو أرمل.

وبناء عليه يمكن تصنيف الحالة الزواجية إلى (عازب، متزوج، مطلق، أرمل)، ويختلف حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد حسب الحالة الزواجية له. وفيمايلي الجدول رقم (7) الذي يبين عدد السكان في سورية حسب الحالة الزواجية.

الجدول رقم (7) يمثل عدد السكان في سن الزواج حسب الحالة الزواجية في سورية للفترة 2000– 2010*

العام	الحالة الزواجية		
	عازب	متزوج	مطلق أوأرمل
2000	2177374	2192545	281893
2001	2402000	2811000	62000
2002	2598000	2781000	80000
2003	2198000	2806000	90788
2004	2177374	2192545	80033
2005	1961334	3064992	80033
2006	2018549	3205232	68405
2007	2052221	3280368	68188
2008	1957163	738451	69585
2009	1856862	3507166	78154
2010	1971672	3476262	82869

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001- 2011) المكتب المركزي للإحصاء، سورية

6– التقليد والمحاكاة

يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أولم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أوجيران ولواضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

***الجدول يمثل الحالة الزواجية للسكان لدراسة أثرها على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي، حيث أن نفقات الأسر حسب الحالة الزواجية غير متوفرة خلال فترة الدراسة (2000-2010)، لأن مسوحات دخل ونفقات الأسرة لم تتم إلا في عامي 2004 و 2009، ودراستنا الحالية خلال عشرة أعوام ولا يكفي عامين للتحليل الإحصائي، لذلك تم الاستعاضة عنها بأعداد السكان حسب الحالة الزواجية، وسيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.**

7- العادات والتقاليد

تعبر العادات والتقاليد عن مجموعة الأفكار والأفعال الموروثة لجماعة معينة تميزها عن غيرها، وتشكل الملامح الأساسية لنمط حياة أفرادها ضمن إطار ثقافة هذه الجماعة، وبالتالي يتمتع أفرادها بنمط استهلاكي خاص بهم، فلكل جماعة نمط إنفاق يختلف عن غيرها تبعاً لطريقة العيش، وأسلوب الحياة المتبع في إحياء المناسبات، وإقامة الأفراح والأتراح، وكذلك السكن واللباس، والنمط الغذائي وغيرها، وعلى الفرد أن يلتزم به إذا كان يعيش ضمن هذه الجماعة.

8- الأذواق

تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع، وجاذبيتها، والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.

3) التحليل التمييزي

التحليل التمييزي هو أسلوب إحصائي متقدم لتصنيف المشاهدات أو الأفراد لعدد من المجموعات بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات، وبسبب الحاجة اليومية لمعرفة إلى أي مجموعة من هذه المجموعات قد تعود مشاهدة ما، لجأنا إلى أسلوب التحليل التمييزي لأنه الأسلوب المتبع لتنفيذ ذلك من خلال الاستناد الى مقاييس معينة وعلى خصائص المشاهدة التي لا بد أن تتوافق مع خصائص المجموعة الذي ستنسب إليها بدرجة أكبر من درجة توافقها مع أي مجموعة أخرى.[7]

3 -1) شروط التحليل التمييزي

يقوم التحليل التمييزي على مجموعة من الشروط هي:

1- أن تكون جميع المتغيرات المستقلة متغيرات كمية، حيث يمكن لكل مفردة في كل مجتمع وصفها وتحديدها بمجموعة من المتغيرات المستقلة، وأن تكون جميع متغيرات الدالة التمييزية مقاسة بقيم عددية محددة، وفي حالة عدم وجود نفس وحدة القياس يجب تحويل المتغيرات المستقلة للشكل المعياري.

2- أن تكون المجتمعات التي تنتمي إليها المشاهدات معروفة مقدماً، وهي متشابهة لكنها منفصلة كمياً، وقابلة للتحديد بالرغم من تشابكها.

3 - أن يتم اختيار العينة اختياراً عشوائياً، حيث درجة أي فرد في العينة في أي متغير ينبغي أن تكون مستقلة عن جميع درجات أفراد العينة الأخرين.

4- أن يتم تصنيف المشاهدات إلى مجموعتين أو أكثر للمتغير التابع.

5- أن تكون المتغيرات المستقلة موزعة توزيعاً طبيعياً، فإن لم يكن كذلك يمكن أن تكون قريبة من التوزيع الطبيعي بحيث لا يوجد في المتغيرات قيم شاذة تؤثر على نتائج التحليل.

6- عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين دالة التمايز حتى يمكن تفسير النتائج، وتحديد المساهمة النسبية لكل متغير في القوة التمييزية الكلية.

7- أن يتحقق تساوي مصفوفات التباين المشترك في المجتمعات الإحصائية محل الدراسة. **[8]**

3-2)أهداف التحليل التمييزي

يهدف التحليل التمييزي إلى:

1 -تصميم مجموعات من التراكيب الخطية (التوابع) المعروفة بدوال التمايز للمتغيرات المستقلة وتحديد الأفضل منها في التمييز بين فئات المتغير التابع التي ستقوم بالتنبؤ بموقع المشاهدة، وذلك بتعظيم التباين بين المجموعات وتصغير التباين داخل المجموعة الواحدة.

2 -اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة.

3 -التعرف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في وصفها للاختلاف بين المجموعات، أي تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع .

4 -تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات المستقلة.

5 -تقييم دوال التصنيف.

6 -تصنيف مشاهدات جديدة إلى أحد المجموعات في حالة عدم المعرفة المسبقة بالمجموعة التي تنتمي إليها تلك المفردات. **[9]**

3-3)اختبار معنوية الدالة التمييزية الخطية

إن تقليل عدد المتغيرات في دالة التمييز يفيدنا في قياس المتغيرات ذات العلاقة المعنوية وذات التأثير الأكبر على موضوع الدراسة، وللتقليل من صعوبة وتعقيد موضوع الدراسة والتعرف على المتغيرات المستقلة ذات القوة التمييزية المعنوية والتي تعطي أقل خطأ تصنيف، هناك عدة طرق وأساليب إحصائية لاختيار المتغيرات منها**[10]**:

1- مقياس مسافة مهلنوبس D^2 (MahalanobisDistance)

تحسب مسافات مهلنوبس بين كل زوج من المجموعات، فكلما زادت قيمة مهلنوبس تكون المجموعتين ذات قابلية تمييزية أفضل، يعني ذلك زيادة في تمايز المجموعتين، حيث تتناسب قيمة اختبار مهلنوبس طردياً مع قيمة معامل التحديد في حال تحليل البيانات بواسطة الانحدار المتعدد. ويعطى مقياس مسافة مهلنوبس بالعلاقة التالية::

$$D^2 = (\overline{x_i} - \overline{x_j})S^{-1}.(\overline{x_i} - \overline{x_j}) \qquad (1)$$

حيث $(\overline{x_i} - \overline{x_j})$: الفروقات بين متوسطي المجموعتين الأقرب، S^{-1} هي مقلوب مصفوفة التباين والتباين المشترك للعينة، وتكون قيمة F الفعلية المقابلة لقيمة F الجدولية المكافئة لدرجة حرية (q, n–q) كالتالي:

$$F_{ij} = [(n-g-q-1)n_i n_j q(n_i + n_j)][D^2 \,/\, n-g\ ] \quad (2)$$

حيث أن:

n: حجم العينة الكلية.

g: عدد فئات المتغير التابع.

q: عدد المتغيرات المستقلة.

n_i, n_j: حجم العينتين المأخوذتين.

D^2: قيمة مهلنوبس الفعلية.

2-مقياس هوتيلنغ T^2 (Hotelling)

يستخدم هذا المقياس في حالة التمييز بين مجموعتين حيث يختبر الفرضية التي تنص على تساوي متوسطي المجموعتين، ويأخذ الصيغة التالية:

$$T^2 = \frac{n_1 n_2}{n_1 + n_2} D^2 \qquad (3)$$

n_1, n_2 : حجم العينتين المأخوذتين.

D^2 : قيمة مقياس مهلنوبس.

حيث القيمة الجدولية لهذا الاختبار هي $T^2(\alpha, q, n_1 + n_2 - q - 1)$، ففي حالة قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي متوسطي المجموعتين عندها تعود المتغيرات في العينتين إلى مجموعة واحدة، وعندئذ لا يوجد دالة للتصنيف، وعند قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تساوي متوسطي المجموعتين يعني وجود دالة للتصنيف.

3-مقياس F بين المجموعات

يستخدم لاختبار فرضية تساوي متوسطي مجموعتين ويأخذ الصيغة التالية:

$$F = \frac{(n-1-q)n_1 n_2}{q(n-2)(n_1 + n_2)} D^2 \qquad (4)$$

يبنى هذا المقياس على الفروق بين المجموعات على أساس مقياس مهلنوبس D^2، لكن هذا المقياس يأخذ بعين الاعتبار حجم المجموعات، لذلك استخدامه في التمييز بين المجموعات الصغيرة سوف يعطي أهمية أقل (قيمة أقل لـ F) من استخدامه في التمييز بين المجموعات الكبيرة (قيمة أكبر لـ F)، لذلك هذا المقياس يعطي وزناً نسبياً للمجموعات المختلفة يتناسب مع حجمها، بمعنى آخر كلما كبر حجم المجموعات تزداد قيمة F. ويستخدم مقياس F في اختيار المتغيرات، ففي كل خطوة يدخل المتغير الذي له أكبر قيمة لـ F الفعلية.

4- مقياس RAO'S

يرمز له بالرمز V ويستخدم هذا المقياس للدلالة على انفصال المجموعة عن باقي المجموعات، وهو يطبق لأي عدد من المجموعات.علماً أن V لا تؤكد الحد الأقصى من الانفصال بين كل زوجين من المجموعات، ويعطى مقياس V بالعلاقة :

$$v = -(n-g)\sum_{j=1}^{g}\sum_{i=1}^{q} w_{ji}(t_{ji} - w_{ji}) \qquad (5)$$

t_{ji} : مجموع المربعات بين المجموعات.

w_{ji} : مجموع المربعات داخل المجموعات.

n : عدد المتغيرات الداخلة.

g : عدد فئات المتغير التابع.

q : عدد المتغيرات المستقلة.

وتقارن القيمة الفعلية لـ vمع القيمة الجدولية المقابلة لها، فإذا كانت القيمة الفعلية أكبر أو تساوي الجدولية نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي متوسطات المجموعات، ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على

عدم تساوي متوسطات المجموعات أي قدرة الدالة على التمييز، أما إذا كانت القيمة الفعلية أصغر من الجدولية نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي المتوسطات أي عدم قدرة الدالة على التمييز.

5-مقياس ويلكسلامبدا ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\Lambda = \frac{w}{t} = \frac{w}{w-B} \qquad (6)$$

w : مصفوفة التباين والتباين المشترك داخل المجموعات.

B : مصفوفة التباين والتباين المشترك بين المجموعات.

t : مصفوفة التباين والتباين المشترك الكلي.

حيث قيمة ويلكس لامبدا Λ تقع بين الصفر والواحد، ونرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة لامبدا صغيرة أي قريبة من الصفر.

النتائج والمناقشة:

سنقوم فيما يلي بتصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في ثلاثة مستويات (عالٍ، متوسط، منخفض) تبعاً لقيم العوامل الاجتماعية المأخوذة في الدراسة وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي ، ومن خلال بيانات الجداول رقم (1، 4، 6، 7).

وبإدخال بيانات الجداول المذكورة أعلاه إلى برنامج SPSS 18 ، واختبار شروط التحليل التمييزي ، نحصل على النتائج التالية:

1 -اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة: وذلك باستخدام تم اختبار Kolmogorov- Smirnov نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (8) يمثل اختبار كولموغروف- سميرنوف لعينة واحدة

	نسبة السكان الحضر من مجموع السكان	ومطلقين أرامل	متزوجين	عازبين	ابتدائية فما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
Kolmogorov-Smirnov Z	.963	1.484	.834	.619	.820	.443	.617	.885	.872
Asymp. Sig. (2-tailed)	.312	.223	.489	.838	.512	.990	.841	.414	.433

a Test distribution is Normal.

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 4، 6، 7) وباستخدام برنامج SPSS 18

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة Sig في السطر الأخير والمقابلة لجميع المتغيرات المستقلة أكبر من (0.05) وهذا يدل أن المتغيرات المستقلة التسعة موزعة توزيعاً طبيعياً، وبما أن توزيع المتغيرات المستقلة طبيعياً بالتالي لا يوجد قيم شاذة .

1 -التأكد من شرط عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة: للتأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، فإننا قمنا بإيجاد قيمتي VIF ،Tolerance من خلال تطبيق الانحدار الخطي فحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (9) يمثل الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة

Collinearity Statistics		المتغيرات
VIF	Tolerance	
0.016	63.232	نسبة السكان الحضر من مجموع السكان
0.237	4.225	أرامل ومطلقين
0.659	1.517	متزوجين
0.071	14.168	عازبين
0.204	4.913	ابتدائية فما دون
0.148	6.758	إعدادية
0.048	20.748	ثانوية
0.178	5.629	معاهد متوسطة
0.024	41.242	جامعية فأكثر

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 4، 6، 7) وباستخدام برنامج SPSS 18

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن قيمة VIF لكل من المتغيرات المستقلة أقل من 5*،وأن قيمة Tolerance أكبر من 0.2 ، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

3- اختبار شرط تجانس تباين المجموعات: لمعرفة مدى تجانس تباين المجموعات نستخدم اختبار Box 's Mالذي يقوم باختبار فرضية تساوي مصفوفة التباين المشترك، فنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يمثل اختبار معنوية تجانس التباين لمجموعات الإنفاق الاستهلاكي

9.977	Box's M	
0.835	Approx.	F
6	df1	
289.487	df2	
.544	Sig.	

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 4، 6، 7) وباستخدام برنامج SPSS 18

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة Sig لاختبار Box 's M وتساوي (0.082) أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على تساوي تباين المجموعات.

بعد التأكد من الشروط السابقة نحصل على نتائج التحليل التمييزي التالية:

الجدول رقم (11) يمثل المتغيرات الداخلة في النموذج

Wilks' Lambda								Entered	Step
Exact F				df3	df2	df1	Statistic		
Sig.	df2	df1	Statistic						

*VIF معامل تضخم التباين: وهي مقلوب قيمة Tolerance.

1	مجموع السكانمن الحضرنسبة السكان	.021	1	2	8.000	187.339	2	8.000	.000
2	جامعي فأكثر	.003	2	2	8.000	61.127	4	14.000	.000
3	متزوجين	.001	3	2	8.000	65.502	6	12.000	.000

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 4، 6، 7) وباستخدام برنامج SPSS 18

نلاحظ من الجدول رقم (11)** إلى أن هناك ثلاثة متغيرات دخلت في النموذج وهي: نسبة السكان الحضر من مجموع السكان،جامعي فأكثر، عدد السكان في سن الزواج ومتزوجين، ونلاحظ بأن قيمة Sig لكل من هذه المتغيرات أصغر من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضيات الصفرية من فرضيات بحثنا التي تنص على أنه لا يوجد أثر معنوي لكل من هذه المتغيرات الثلاثة (نسبة السكان الحضر من مجموع السكان،جامعي فأكثر، عدد السكان في سن الزواج ومتزوجين) في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، ونقبل بالفرضيات البديلة لها.

ونلاحظ بأن بقية المتغيرات لم تدخل في النموذج وهي المتغيرات (ابتدائية فما دون، إعدادية، ثانوية، معاهد متوسطة، عازبين، مطلقين أو أرامل)، وبالتالي نقبل الفرضيات الصفرية من فرضيات بحثنا التي تنص على أنه لا يوجد أثر معنوي لكل من هذه المتغيرات الستةفي تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها:

1 يوجد أثر معنوي لكل من المتغيرات (نسبة السكان الحضر من مجموع السكان،المستوى التعليمي جامعي فأكثر، عدد السكان في سن الزواج ومتزوجين) على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.

2 لا يوجد أثر معنوي لكل من المتغيرات (ابتدائية فما دون، إعدادية، ثانوية، معاهد متوسطة، عازبين، مطلقين أو أرامل) على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.

التوصيات

بناء على ما تقدم نعرض التوصيات التالية:

1 العمل على تصنيف الإنفاق الاستهلاكي في مستويات مختلفة بالشكل الذي يتناسب مع شرائح الدخل المختلفة، ومراعاة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التصنيف، والاستفادة من تقنيات الحاسوب في تطبيق بعض أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، ولا سيما أسلوب التحليل التمييزي في الدراسات التي تقوم على التصنيف.

2 البحث عن عوامل اجتماعية أخرى تؤثر في تصنيف الإنفاق الاستهلاكي وإدخالها في الدراسات المستقبلية.

3 توفير بيانات سنوية عن نفقات السكان حسب الحالة التعليمية والحالة الزواجية.

4 إقامة وتمويل استثمارات تنموية تساهم في تحسين مستوى معيشة ونوعية الأسرة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحقيق وفرة في الدخل، بدلاً من المشاريع القائمة على استنزاف دخول الأفراد دون مقابل والتي تفرضها ثقافة الاستهلاك.

** **حصلنا على نتائج الدراسة من خلال البيانات كما هي واردة في المكتب المركزي للإحصاء، وبتطبيق أسلوب التحليل التمييزي وبعد التأكد من شروطه.**

المراجع [*] **:**

[1]نامق، فيصل ناجي،أسلوب التحليل العنقودي لتصنيف الإنفاق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، العراق، بغداد، 2010، ص331-352.

[2] المزروعي، علي سيف علي،أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990- 2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعةدمشق، سورية، 2012، من ص 611-650.

[3] أطوز، ملك،أثر تغير أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على التنمية (دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية)، رسالة ماجستير، سورية، اللاذقية، 2014،ص38

[4] الحازمي، خلود، علاقة السلوك الاستهلاكي للمراهقين ببعض المتغيرات الأسرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للاقتصاد المنزلي ،السعودية، 2006،ص 75.

[5]أحمد جاسر، معين حسن، دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن ،فلسطين، بين لحم،2011، ص54.

[6] صافي، سمير خالد ومقداد، خليل عبد الكريم ، دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، 2009، ص59، 72

[7] صهيوني،هبة،استخدام تحليل التمايز في تحديد الأسر الفقيرة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ،2014، ص 50.

[8] أبو علام ، رجاء محمود ،التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS 18"، دار النشر للجامعات، القاهرة ، 2003، ص224

[9] BROWN, S,Multivariate and Mathematical Modelling. University of Florida, USA,2000, 383p

[10] عكاشة، محمود خالد، استخدام نظام SPSS 18 في تحليل البيانات الإحصائية، الطبعة الأولى، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين، 2002، ص560

[*] **تم ترتيب المراجع حسب قواعد النشر في مجلة جامعة تشرين.**